بين الفقه والحركة

أحمد عبدالجواد زايدة
باحث في الأزهر الشريف

«ينبغي علينا أن نسترشد بالواقع في فهم النص؛ وأن نضيء الواقع بنور الوحي؛ لا أن نلوي أعناق النصوص من أجل خدمة الواقع؛ فيكون النص محكوما لا حاكما!». جُملة قالها لي أحد الأساتذة الكرام منذ ما يزيد على خمس سنوات ولا يزال صداها يتردد في أذني حتى الآن، ويثبت الواقع وتثبت الأحداث مدى حاجتنا إلى تأملها وتدبرها!

يقودنا هذا إلى سؤال: أيهما يكون أولا: الفقه أم الحركة؟ حركة الفكر أم فكر الحركة؟ بتعبير أستاذنا العلامة د.أحمد الريسوني- فأيهما سبق سبق! ومن كان له السبق حاز التوجيه! وهذه معضلة ينبغي على العاملين في العمل الإسلامي بمختلف مؤسساته وشتى مجالاته أن يتدبروها ويَصدموا أفكارِهم وعقولهم بها! من أين ننطلَق وكيف نُحدد بوصلتنا؟ ومن أين نبدأ وما هي وجهتنا؟

أعني بالفقه (هُنا): الفقه بمعنى الصياغة الكلية وليس بمعناه الجزئي، إذ إن الأخير ما هو إلا أحد نواتج الأول الذي يتضمن «فقه الواقع- بمختلف علومه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وشتى العلوم الإنسانية» بالإضافة إلى «الفقه السنني» الذي يحتوي على سنن الله في قيام الأمم وسقوطها وقيام الحضارات وهبوطها وسنن الله في الأنفس والآفاق وسنن العمران بمختلف مستوياته «إذ إن هذه صناعة أخرى تبذل في تعلمها الأعمار وتؤلف فيها الأسفار»؛ ومن تدبر كتاب الله لمس ذلك وأدرك ماذا يعني ويقصد بالسير والتدبر والنظر في عواقب الأمِم والأمر بذلك، وذِكرُ قصص بادَ وهلك أصحابها لأنهم َخالفوا سنن العمران بالظلم والاستبداد في الحكم والطغيان «والظلم مؤذن بخراب العمران- بتعبير العلامة ابن خلدون- وهدمٌ لمقاصد الإصلاح المدني وأساسيات التمدن الإسلامي؛ كما حدث في قصة فرعون وهامان وقارون» استبداد في السلطة ونفاق في المشورة وكنز للثروة، بالإضافة إلى شعب استخفه حاكمه فرضخ! فكانوا «قوما فاسقين»؛ فعلمنا أن هذا هو مثلث الاستبداد «فرعون أَشر؛ وهامان أبطر؛ وشعب رضخ للاستبداد وقبل بالذل»؛ .

وأضف إلى ما سبق من أصناف الفقه «فقه المقاصد، والمصالح والمفاسد، والمآلات»؛ وكذلك الفقه الجزئي الذي يهدف إلى تحقيق مصالح الناس والحفاظ على منظومة العدالة في حياتهم وتحقيق التوازن المجتمعي بين الطبقات وحفظ حقوق الناس ودفع المضار عنهم؛ لذا قلت في البدء إني أعني بالفقه هنا «الفقه» بمعنى الصناعة الكلية الذي يدخل تحته صنوف عديدة من الفقه بما يمكنه من صناعة الواقع؛ بل تغيير العالم!

أما ما عنيته بـ«الحركة» فأقصد بها مؤسسات العمل الإسلامي جميعها من شتى التيارات ومختلف الانتماءات وكل من يعمل من أجل تنزيل مقاصد هذا الدين في المجتمع وترشيد السلوك المجتمعي بما يحقق إخراج أمة الشهود عبر إخراج إنسانها المسلم بالمقام الأول!

ولا يقف «مدلول الحركة» ها هنا على مؤسسات المجتمع المدني والحركات الإصلاحية المجتمعية ولاسيما أن بعضًا منها قد أفضى به الحال إلى سُدة الحكم وموضع القيادة؛ فأصبحت المسؤولية جد خطيرة بحيث يصير الخطأ فيها.. خطيئة!

انطلاقا من هذا الهمّ ومن الشعور بخطورة هذه المسؤولية وإحسَاسا بغياب ملاحظة كارثية «هذه الفجوة الموجودة بين الفكر والفقه من جانب والحركة من جانب آخر» كانت هذه الكلمات.

هل تنطلق هذه الحركات- التي أصبح بعضها حكومات! وبعضها الآخر.. ينتظر! هل تنطلق من رؤى استراتيجية ناتجة عن عقول علمية يتم إعداداها لهذا ولديها مكنة الصناعة الفقهية الكلية- كما سبق توضيحه؟! .

أم أن الحركة تأتي أولا ويأتي الفقه والفكر ثانيا أو ثالثا؟! يأتي لا ليؤسس بل ليُبرر ويكيّف ويضرب الأعذار ويلتمس الحجج! ولا أدري لعمرُ الله أي فقه هذا الذي تصنعه الحركات ويدشنه الواقع؟!

هذا كلام ليس من محض خيال بل هو كلام من الميدان! من ميدان التجربة وواقع المعاناة وأمثلة حاضرة في الأذهان وواقعة في الأعيان ويكفي فقط تقليب النظرِ لرؤيتها!

لقد كنا ننتقد مرارا وتكرارا من يُسمّون بـ«فقهاء وعلماء السلطان» الذين يبحثون عمّا يريد الحاكم فيريدوا ما أراد؛ وينظرون أين يميل المستبد فيميلوا حيث مال! أمَا وقد بدأت الأمة تتخلص شيئا فشيئا من مثل هذه الظاهرة؛ فلا يليق ولا يصح أن ينشأ فقه جديد يأتي ليُطعم الصورة والمشهد من الخارج دون أن يؤسسه من الداخل ويقيم بنيانه من الجذور!

وما أرغب في ترشيده هنا أن يكون الفقه- كما سبق ذكره- والفكر- بمفهومه الشامل المتخصص في كل مجال- صاحب الأثر في صياغة الرؤية وصناعة الاستراتيجية وبلورة السياسات العامة.

إن حركة الفكر إذا سبقت فكر الحركة- وانعتقت من قيوده وأغلاله- استطاع أن يكون حاكما وموجها وحدث تقدمٌ بينٌ واختفى- بشكل كبير- الاضطراب والتخبط الحادث؛ وكان العاملون عاملين على بصيرة! أمّا إذا سبق فكر الحركة حركةَ الفكر لن تبرح الأهداف مكانها؛ وسنجد أنه مات الفقه وخمِل الفكر وأصبحت الحركة مُستنزفةً للفكرة ساحبةً من رصيدها بل دمائها حتى تُجهز على حياتها!

ما أبدع توصيف العلامة الفقيد الشيخ د.فريد الأنصاري- رحمه الله- حينما تحدث عن بعض آفات حركات العمل الإسلامي فقال بأننا أصبحنا ننطلق من «العمران إلى القرآن» وليس من «القُرآن إلى العمران»! فبعد أن نؤسس العمران نأتي لنُحليه بنكهة إسلامية وبنصوص قرآنية وحديثية؛ لكن أساس العمران بعيد عن ذلك تمام البعد! .. فهل من مُتدبر؟!